الأمم المتحدة

A/C.6/75/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

Distr.: General
25 November 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة وايس معودي (نائبة الرئيس) . . . . . .(إسرائيل)

المحتويات

البند 80 من جدول الأعمال: تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والسبعين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

20-14724 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد سكوكنيك تابيا (شيلي)، تولت نائبة الرئيس، السيدة وايس معودي (إسرائيل)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 80 من جدول الأعمال: تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والسبعين

1 - **الرئيسة:** قالت إن الجمعية العامة قررت، في الفقرة (أ) من مقررها 566/74، إرجاء الدورة الثانية والسبعين للجنة القانون الدولي في ضوء استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولذلك، لا يوجد تقرير سنوي للجنة القانون الدولي لكي تنظر فيه اللجنة السادسة. غير أن الجمعية العامة طلبت، في الفقرة (د) من المقرر، إلى لجنة القانون الدولي والأمانة تقديم تقرير عن تنفيذ الفقرة (ب) من المقرر، التي حثت فيها لجنةَ القانون الدولي على القيام، في جملة أمور، بمواصلة بحث سبل إحراز تقدم بشأن المواضيع المدرجة في برنامج عملها في غياب دورة رسمية للجنة تعتمد على الحضور الشخصي في عام 2020، والفقرة (ج) التي طلبت فيها إلى الأمانة أن تقوم ببحث وإعداد خيارات لتمكين لجنة القانون الدولي من تنظيم دوراتها عن بعد بفعالية، أو إحراز تقدم بطريقة أخرى في عملها عن بعد.

2 - **السيد الحمود** (الرئيس المكلف للجنة القانون الدولي): تكلم عن طريق وصلة فيديو من سنغافورة، وفي إطار تقديم تقرير وفقا للفقرة (د) من مقرر الجمعية العامة 566/74 بشأن المسائل المشار إليها في الفقرة (ب) منه، فقال إنه عملا بهذا المقرر، لم تعقد اللجنة دورة في عام 2020. وعلى الرغم من أن اللجنة لم تتمكن من إحراز تقدم رسمي في عملها خلال فترة ما بين الدورات، فإن أعضاءها بصفتهم الشخصية كثيرا ما يتفاعلون بصورة غير رسمية في فترة ما بين الدورات من أجل تبادل الأفكار وتحسين فهمهم للمواضيع قيد النظر. ويجرون مشاورات فيما بينهم ومع المؤسسات الأكاديمية وكيانات الخبراء بطرق مختلفة: شخصياً، أو من خلال أوراش عمل، أو في اجتماعات افتراضية، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو كتابيا، أو من خلال الاتصال الهاتفي.

3 - وأضاف قائلا إن المواضيع القانونية التي تتناولها اللجنة، بتفاصيلها وتعقيداتها والدقة التي يجري بها بحثها والنظر فيها، تتطلب التحضير لها بشكل مكثف قبل انعقاد الدورات. وأمضى المقررون الخاصون والرؤساء المشاركون لفريق الدراسة المعني بارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي، على وجه الخصوص، عدة شهور في إجراء الأبحاث وكتابة وإعداد التقارير والورقات المتعلقة بالقضايا. وأمضى أعضاء آخرون في اللجنة أيضا وقتا طويلا في التحضير لأعمال الدورة، ودراسة الوثائق وتحليلها، وإجراء بحوثهم الخاصة، وتحديد وجهات نظرهم لتقديمها أمام اللجنة. وقد لا يكون واضحا للجميع أن عمل الأعضاء في اللجنة هو على أساس عدم التفرغ ودون مقابل؛ فهم أكاديميون، وممارسون قانونيون من القطاع الخاص أو الحكومي، وقضاة، ودبلوماسيون على رأس عملهم أو متقاعدون أو مسؤولون حكوميون آخرون، ويقومون بالأعمال التحضيرية وغير الرسمية في أثناء فترة ما بين الدورات خلال أوقاتهم الخاصة.

4 - وتابع قائلا إنه لئن كان طريقةَ عمل معمول بها في لجنة القانون الدولي إحرازُ تقدم في تناول المواضيع الموجودة على جدول أعمالها بشكل غير رسمي خلال فترة ما بين الدورات، تنفيذاً لما تطرقت إليه الفقرة (ب) من المقرر 566/74، فلا يمكن أن تحقق تقدما بصيغة رسمية في هذه المواضيع إلا خلال مداولاتها الرسمية. وأي تقدم يتحقق من خلال العمل غير الرسمي خلال الفترة ما بين الدورات يجب تقديمه أثناء انعقاد اللجنة حتى يتم تسجيله في المحضر، بلغات الأمم المتحدة الست، بحيث يصبح جزءا من المداولات الرسمية للجنة.

5 - وأشار إلى أن المكتب المكلف عقد العديد من الاجتماعات عبر تقنية الاتصال المرئي منذ آذار/مارس 2020 للنظر في المسائل المتعلقة بتأجيل الدورة الثانية والسبعين، وإبقاء أعضاء لجنة القانون الدولي على علم بالمستجدات والتشاور معهم، وتنسيق الخيارات المتاحة للأعضاء للمشاركة في العمل غير الرسمي في فترة ما بين الدورات. ونظم أعضاء من الأمانة هذه الاجتماعات وشاركوا فيها.

6 - واسترسل قائلا إنه في الفترة من أوائل آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر 2020، عقد رئيس اللجنة للدورة الحادية والسبعين، وهو نفسه، بصفته الرئيس المكلف للدورة الثانية والسبعين، اجتماعات متعددة للمكتب المكلف عبر الاتصال المرئي. وفي آذار/مارس، ركزت الاجتماعات على الحاجة إلى تأجيل الجزء الأول من الدورة الثانية والسبعين، مع الأخذ بعين الاعتبار مشورة الأمانة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. وبعد تلك الاجتماعات، وجهت اللجنة رسالة إلى رئيس الجمعية العامة في 16 آذار/مارس 2020 توصي فيها بتأجيل الجزء

الأول من الدورة الثانية والسبعين إلى أقرب موعد ممكن، وبإضافة أسبوع آخر إلى الجزء الثاني من الدورة.

7 - واستطرد قائلا إنه في نيسان/أبريل وأيار/مايو، كانت المسألة المطروحة هي إمكانية عقد الجزء الثاني من الدورة كما كان مقررا. ومع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات الواردة من الأمانة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وفي ضوء إجماع أعضاء اللجنة، وجهت اللجنة مرة أخرى رسالة إلى رئيس الجمعية العامة في 30 أيار/مايو توصي فيها بتأجيل عقد الدورة الثانية والسبعين حتى عام 2021 وتأجيل عقد الدورة الثالثة والسبعين إلى عام 2022، وتمديد فترة ولاية أعضاء اللجنة الحاليين لسنة واحدة. وفي 15 حزيران/يونيه، قدم رئيس الدورة الحادية والسبعين، والمتكلم نفسه، إلى جانب الأعضاء الآخرين في المكتب المكلف، إحاطة إلى اللجنة السادسة خلال مشاورات عقدت عبر تقنية الاتصال المرئي برئاسة رئيس اللجنة السادسة في دورتها الرابعة والسبعين.

8 - وقال السيد الحمود إنه في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر 2020، استمر المكتب المكلف في عقد اجتماعات عبر الاتصال المرئي لمواكبة مناقشات اللجنة السادسة بشأن مسألة تأجيل الدورة الثانية والسبعين للجنة القانون الدولي، وكذلك لتبادل المعلومات والنظر في خيارات العمل غير الرسمي بدلا من الدورة المقررة. وفي 19 آب/أغسطس، عقد المكتب المكلف، باستخدام تقنية الاتصال المرئي، اجتماعاً للمكتب المكلف الموسع، الذي ضم أعضاء المكتب المكلف الخمسة، والمقررين الخاصين للجنة وأحد الرؤساء المشاركين لفريق الدراسة. وقدم الرؤساء المشاركون معلومات مستكملة عن المشاورات الكتابية غير الرسمية التي أجروها منذ إعداد ورقة المسائل الأولى بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي (A/CN.4/740)، وعن خططهم، بما في ذلك إمكانية عقد مشاورات غير رسمية عبر الاتصال المرئي.

9 - وذكر أنه في 3 أيلول/سبتمبر 2020، عُقد لقاء لجميع أعضاء اللجنة عبر تقنية الاتصال المرئي. وتلقى المشاركون معلومات مستكملة عن أنشطة المكتب المكلف، ومضمون مقرر الجمعية العامة 566/74، وما يعتزم المقررون الخاصون والرؤساء المشاركون القيام به من أعمال. وقد تم إلقاء كلمات، يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني للجنة، لتأبين السيد ألكسندر يانكوف من بلغاريا، وهو عضو سابق في اللجنة توفي في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبالإضافة إلى هذه الاجتماعات، شارك الأعضاء في عمليات تبادل للآراء بشكل غير رسمي حول عدد من الأمور منها المواضيع المحتملة لبرنامج العمل الطويل الأمد. وأعرب المتكلم عن ثقته في أن عمليات تبادل الآراء هذه ستستمر حتى الدورة المقبلة للجنة، التي من المقرر أن تبدأ في جنيف في 26 نيسان/أبريل 2021. وسيُدرج التقدم الذي سيحرز بشكل غير رسمي على هذا النحو، حسب الاقتضاء، في الإجراءات الرسمية للجنة.

10 - **السيد لويلين** (أمين لجنة القانون الدولي): عرض تقريرا وفقا للفقرة (د) من مقرر الجمعية العامة 566/74 بشأن المسائل المشار إليها في الفقرة (ج) منه، فقال إن الأمانة، بالإضافة إلى تنظيم عدد كبير من الاجتماعات الافتراضية للجنة والمشاركة فيها منذ آذار/مارس 2020، ما فتئت تستكشف جميع الخيارات المتاحة فيما يتعلق بأساليب العمل في حالة تعذر عقد دورة للجنة في عام 2021 يُعتمد فيها على الحضور الشخصي.

11 - وتابع قائلا إن الخيار الأول هو تأجيل الدورة إلى موعد لاحق في عام 2021. وظلت الأمانة على اتصال منتظم بمكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن هذه الإمكانية. وإذا أمكن فعلا عقد دورة يكون الحضور فيها شخصيا، من المرجح أن تخضع لتدابير التخفيف من الإصابة بكوفيد-19 التي تنطبق حاليا: سيتوجب القيام بالتباعد البدني وارتداء الكمامات، وستكون هناك حاجة إلى غرفة كبيرة بما فيه الكفاية بحيث يمكن جلوس كل عضو من أعضاء اللجنة الـ 34 على مسافة لا تقل عن مترين عن العضو الآخر. ولا يُتوخى إجراء أي تخفيض لعدد الاجتماعات.

12 - واسترسل قائلا إن الخيار الثاني هو الاجتماع عن بُعد. وبالنسبة للاجتماعات الافتراضية غير الرسمية التي لا توفر فيها خدمات الترجمة الشفوية الفورية، ما فتئت الأمانة تستخدم بنجاح منصة (ويبيكس Webex). وبالنسبة للاجتماعات الافتراضية التي توفر فيها خدمات الترجمة الشفوية الفورية إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، والتي تمثل حوالي جميع اجتماعات اللجنة، فللأمانة إمكانية الوصول إلى منصة إنتربريفاي (Interprefy) في نيويورك وإلى منصات إلكترونية أخرى مأذون بها في جنيف. وفي حالة تعذر عقد اجتماعات يكون فيها الحضور شخصيا، تتوقع اللجنة إذن أن تستخدم إحدى هذه المنصات.

13 - لكنه أشار إلى أن الاجتماعات الافتراضية التي توفر فيها خدمات الترجمة الشفوية تكون مدتها محدودة في ساعتين، وسيتعين تقليص مدة دورة اللجنة وفقا لذلك. وسيصعب بشكل خاص القيام، بالوسائل الإلكترونية، بعقد اجتماعات لجنة الصياغة، التي تتسم بأهمية

بالغة في صياغة النصوص التي تشمل نواتج اللجنة. وفي الظروف العادية، تتألف هذه الاجتماعات من حوار تفصيلي وثيق وجها لوجه بين مجموعة صغيرة نسبيا، يتطور فيه النص موضوع المداولات بسرعة كبيرة. ويمكن أن تكون المحادثات غير الرسمية على هامش الاجتماع عنصرا أساسيا في المداولات.

14 - وأضاف قائلا إن مواقع أعضاء اللجنة تطابقها 16 منطقة زمنية، وهو أمر من شأنه أن يحد كثيرا من الأوقات التي يمكن فيها عقد اجتماعات افتراضية على نحو مجد. وسيتوجب النظر في حلول مبتكرة، مثل تبادل الآراء كتابيا، وسيتوجب حل مسألة كيفية توفير محاضر موجزة لعمليات التبادل هذه. وينتج عن إدارة منصة إنتربريفاي وما يشابهها من منصات عبء كبير يتطلب موظفين إضافيين. ولا تشكل هذه المهام الصعبة جدا جزءا من الخبرة السابقة لموظفي شعبة التدوين أو مجموعة مهاراتهم العادية.

15 - وواصل قائلا إن خيارا ثالثا، إذا كان بعض الأعضاء فقط قادرين على الحضور شخصيا، سيكون عقد دورة مختلطة. وفي هذه الحالة، سيتعين على اللجنة أن تدير المسائل المتعلقة بالاجتماعات الافتراضية والقيود المفروضة على الاجتماعات الشخصية. وستظل الأمانة على اتصال وثيق بالرئيس المكلف والمكتب المكلف خلال الأشهر المقبلة من أجل ضمان أن تتمكن اللجنة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إمكانيات عقد الدورة الثانية والسبعين.

16 - واختتم قائلا إنه سيتاح بيان أكثر تفصيلا في الجزء الخاص بالبيانات الإلكترونية من *يومية الأمم المتحدة*.

17 - **السيد كابا** (سيراليون): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تقدر العمل الذي قام به أعضاء لجنة القانون الدولي خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، وتعرب عن امتنانها لشعبة التدوين على تقديمها إحاطة إلى اللجنة السادسة في 3 أيلول/سبتمبر 2020، وعلى مساعدتها التي لا غنى عنها في المشاورات التي أدت إلى اتخاذ مقرر الجمعية العامة 566/74. وهذا المقرر استثنائي، نظرا للظروف غير المسبوقة الناشئة عن الجائحة. كما أنه لا يخل بالمادة 10 من النظام الأساسي للجنة القانون الدولي ولا يشكل سابقة للجنة أو لهيئات الأمم المتحدة الأخرى التي لديها أعضاء منتخبون. وعلاوة على ذلك، فالمقرر لا يؤثر على موعد انتخاب الأعضاء لفترة السنوات الخمس المقبلة؛ وتؤيد المجموعة تأييدا تاما مضمون الرسالة المؤرخة 17 آب/أغسطس 2020 الموجهة من رئيس اللجنة السادسة في دورتها الرابعة والسبعين بشأن إجراء انتخابات للسنوات الخمس المقبلة في الموعد المتوقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ولذلك، تحيط المجموعة علما مع التقدير بالرسالة الموجهة من المستشار القانوني باسم الأمين العام في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

18 - ومضى يقول إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على ولاية لجنة القانون الدولي المتمثلة في تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وينبغي للجنة، عند النظر في الأحكام القانونية وممارسات الدول والسوابق والمذهب وفقاً لنظامها الأساسي، أن تتبع دائماً نهجاً شاملاً ومحيطا بجميع الجوانب. وينبغي أن تستلهم اللجنة النظم القانونية الرئيسية في العالم، بما في ذلك القانون العرفي الأفريقي. والهدف من مشاركة المجموعة المتزايدة في أعمال اللجنة هو ضمان الوفاء بهذه الجوانب الهامة من عملها على النحو الواجب. وقال إن المجموعة ملتزمة بتعددية الأطراف وبالنظام القانوني الدولي القائم على القواعد، وهي تقدر المساهمة الفعلية للجنة في الحفاظ على النظام المتعدد الأطراف، من خلال أخذ آراء جميع الدول الأعضاء بعين الاعتبار.

19 - وأعرب عن تقدير المجموعة لتمديد الموعد النهائي المحدد للدول لتقديم تعليقات وملاحظات بشأن مشاريع الاستنتاجات المتعلقة بالقواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي (*القواعد الآمرة*) ومشاريع المبادئ المتعلقة بحماية البيئة في سياق النزاعات المسلحة، وذلك من 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

20 - وتطرق لموضوع التمثيل الجغرافي الفعال في أعمال لجنة القانون الدولي، فقال إن المجموعة تلاحظ أن عضوا أفريقيا واحدا فقط يعمل حاليا مقررا خاصا، كما يعمل عضو آخر رئيسا مشاركا لفريق دراسة. وتدعو المجموعة اللجنة، عند اتخاذها قرارات بشأن إضافة مواضيع جديدة، إلى النظر في اتباع نهج متوازن من حيث درجة الأهمية وأيضا في اختيار المقررين الخاصين. ويمكن أن يساعد هذا الإجراء على تعزيز مشروعية عمل اللجنة.

21 - **السيد لالونيو** (توفالو): تكلم باسم منتدى جزر المحيط الهادئ، فقال إن المنتدى مصمم على بذل جهد جماعي من أجل تطوير القانون الدولي بغية ضمان عدم إمكانية الطعن في المناطق البحرية للدول الأعضاء فيه أو تقليصها نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ بعد أن يتم تعيينها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويعرب أعضاء المنتدى عن التزامهم بالتفاوض بشأن جميع المطالبات المعلقة المرتبطة بالحدود والحفاظ على الحقوق القائمة للأعضاء الناشئة عن المناطق البحرية. ويعربون عن امتنانهم العميق

للجنة نظرا لتلبية دعوتهم إلى دراسة الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر كمسألة ملحة للغاية، وهم مسرورون لأن الرؤساء المشاركين لفريق الدراسة المعني بارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي قد تمكنوا من إعداد أول ورقة مسائل لهم (A/CN.4/740)، على الرغم من الاضطراب الناجم عن الجائحة. وتشكل الورقة أساسا ممتازا لمعالجة شواغل المنتدى، بما في ذلك من خلال الاعتراف بالحاجة العامة إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن واليقين وإمكانية التنبؤ من الناحية القانونية، وفقا للغرض العام لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على النحو المبين في ديباجتها. ويجب الحفاظ على مجموعة الحقوق والمسؤوليات المنصفة والمتوازنة بعناية والتي تدعمها الاتفاقية.

22 - وتابع قائلا إن ممارسة العديد من الدول في منطقة المحيط الهادئ وفي أماكن أخرى تبين اهتمامها بالحفاظ على استقرار خطوط أساسها والحدود الخارجية للمناطق البحرية المقيسة منها. وقد تسهم هذه الممارسة بمرور الوقت في وضع قاعدة للقانون الدولي العرفي بشأن هذا الموضوع. ولذلك يرحب المنتدى بالاستنتاج الأولي الوارد في الفقرة 104 من ورقة المسائل الذي يفيد بأن الاتفاقية لا تستبعد نهجا قائما على الحفاظ على خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية بعد إيداع الإشعارات لدى الأمين العام. ويتفق المنتدى أيضا مع ملاحظة مؤلفي الورقة الواردة في الفقرة 119 بأن الدول لا يمكنها أن تحتج بالفقرة 2 (أ) من المادة 62 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 من أجل إنهاء معاهدة حدود بحرية من جانب واحد أو الانسحاب منها، بما في ذلك بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

23 - واسترسل قائلا إن الاجتهاد القضائي الدولي يعكس أيضا الحاجة إلى الحفاظ على الحدود القائمة التي يتم تنفيذها بالاتفاق أو بالتقاضي، على الرغم من التغيرات الساحلية الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر. وعلاوة على ذلك، ينبغي للقانون الدولي، من حيث المبدأ، ألا يتسبب في مزيد من الضرر للسكان المتأثرين بالفعل بتغير المناخ. وينبغي أن يراعي تصدي القانون الدولي لموضوع ارتفاع مستوى سطح البحر، بدلا من ذلك، مصالح هذه الأطراف المتضررة على وجه التحديد، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه بشكل كبير، إن لم تصطبغ هذه المواجهة بصبغة وجودية، تغير المناخ على الرغم من أنها تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن أسبابه. وبالتالي، ينبغي ألا يتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر في فقدان الاستحقاقات البحرية القائمة أو الحقوق السيادية والولاية الوطنية. وأي تغييرات في هذه الحقوق ستنطوي على خطر عدم اليقين وعدم الاستقرار واحتمال نشوء منازعات.

24 - **السيدة يونغ** (بليز): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة فقالت إن التحالف ممتن للجنة القانون الدولي نظرا لعملها خلال السنة الماضية، ولا سيما بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي. ويضم التحالف 39 من الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية المنخفضة تعتمد قطاعات صيد الأسماك والسياحة والنقل فيها اعتمادا كبيرا على المناطق البحرية المخصصة لها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. غير أن ارتفاع مستويات سطح البحر يهدد هياكلها المادية، واقتصاداتها، وأمنها الغذائي، وصحتها وآفاقها التعليمية، بل وثقافاتها وسبل عيشها الفريدة. وعندما صيغت الاتفاقية، لم يتم التفكير في التغيير الجذري الذي لا هوادة فيه في المحيطات؛ وكان من المحتمل أن تكسب الدول أراض عن طريق التنامي بقدر ما كان يحتمل أن تخسرها من جراء التحات أو الانفلاج.

25 - وتابعت قائلة إنه نظرا لذلك، يتفق التحالف مع مؤلفي ورقة المسائل الأولى (A/C.4/740) على أنه ليس هناك ما يمنع الدول الأعضاء من أن تودع إشعارات، وفقا للاتفاقية، بشأن خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية المقيسة من خطوط الأساس، وأن تتوقف، بعد حدوث الآثار السلبية لارتفاع مستوى سطح البحر، عن تحديث هذه الإشعارات من أجل الحفاظ على استحقاقاتها. ويتفق التحالف أيضا على أن النهج الذي يستجيب بشكل كاف لضرورة الحفاظ على الاستقرار والأمن واليقين وإمكانية التنبؤ من الناحية القانونية هو نهج يقوم على الحفاظ على خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية المقيسة منها، فضلا عن استحقاقات الدولة الساحلية.

26 - وأضافت قائلة إن هناك مجموعة من ممارسات الدول آخذة في التطور فيما يتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية وما ينتج عنها من استحقاقات. واتخذ العديد من الدول الجزرية الصغيرة والدول المنخفضة تدابير سياسية وتشريعية للحفاظ على خطوط أساسها والمدى الحالي لمناطقها البحرية باعتماد قوانين محلية، أو إبرام اتفاقات بشأن الحدود البحرية، وإيداع خرائط أو إحداثيات مع إعلانات. وينبغي أن تكون هذه الممارسات التي تتبعها الدول مؤخرا، والتي تشكلت في سياق تغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر باستمرار، أكثر أهمية بالنسبة لنظر فريق الدراسة.

27 - وأشارت إلى أن ممارسات الدول هذه مهمة لسببين رئيسيين. أولا، تسمح اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بالنظر في أي ممارسة لاحقة في تطبيق المعاهدة تُنشئ الاتفاق بين الأطراف بشأن تفسير المعاهدة. وهذا صحيح بصفة خاصة عندما تسكت معاهدة معينة عن مسألة ما، لأن الاتفاقية تتعلق بشرط تحديث الإحداثيات أو الخرائط. وممارسات الدول هذه هي الأساس الذي تقوم عليه ملاحظة الرؤساء المشاركين بأنه، من أجل الحفاظ على المناطق البحرية وما ينتج عنها من استحقاقات، لا تكون الدول الأطراف ملزمة بتحديث إحداثياتها أو خرائطها بعد إيداعها. ثانيا، لئن لم تكن كل الدول أطرافا في الاتفاقية، فإن ممارسات الدول، مقترنة بالاعتقاد بإلزامية الممارسة وضرورتها، دليل على القانون الدولي العرفي. ورغم أنه قد لا يكون هناك بعد ما يكفي من ممارسات الدول والاعتقاد بإلزامية الممارسة وضرورتها كي يُستنتج وجود قاعدة عرفية عامة، يعتقد التحالف بأن الأمور تسير في هذا الاتجاه. ولا يؤثر غياب قاعدة من هذا القبيل، على أي حال، على تفسير الاتفاقية استنادا إلى الممارسات اللاحقة للدول الأطراف فيها.

28 - واختتمت قائلة إن التحالف يشجع اللجنة على مواصلة النظر في منظورات الدول الجزرية الصغيرة والدول المنخفضة، التي وضعت ثقتها في دور القانون الدولي في تحقيق المساواة. وهذا هو السبيل الوحيد للجنة لإيجاد حلول قانونية تكفل مواجهة التحديات الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر بفعالية وإنصاف.

29 - **السيد كنغ** (سنغافورة): قال إن وفد بلده يسلم بأن الحالة التي أوجدتها الجائحة تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية، بما في ذلك تأجيل الدورة الثانية والسبعين للجنة القانون الدولي. لكن أهمية سيادة القانون، بعيدا عن أن تتقلص، تتعزز في أوقات الأزمات. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تتمكن المؤسسات التي يكون عملها محوريا في القيام بشكل مستمر بتعزيز سيادة القانون والمحافظة عليها، من إيجاد سبل لمواصلة عملها قدر الإمكان. واللجنة، باعتبارها الهيئة المسؤولة عن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، هي مؤسسة من هذا القبيل. وبناء على ذلك، يقدر وفد بلده العمل الذي أنجزته اللجنة خلال فترة ما بين الدورتين المطولة، ويشجعها بقوة على مواصلة استكشاف سبل تكييف أساليب عملها، بما في ذلك، إذا لزم الأمر، عن طريق الاجتماع عن بعد.

30 - **السيد سيمونوف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يتطلع إلى تقديم تعليقات وملاحظات خطية بشأن مشاريع الاستنتاجات المتعلقة بالقواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي (jus cogens) ومشاريع المبادئ المتعلقة بحماية البيئة فيما يرتبط بالنزاعات المسلحة. ويحث أعضاء لجنة القانون الدولي على أخذ هذه التعليقات في الاعتبار الكامل عند تنقيح نواتجهم. وقد قرأ باهتمام التقارير التي صاغها، في أوائل عام 2020، المقررون الخاصون والرؤساء المشاركون لفريق الدراسة المعني بارتفاع مستوى سطح البحر. ولن يعلق على هذه الوثائق في الدورة الحالية، لأن اللجنة ككل لم تتح لها بعد فرصة النظر فيها. غير أنه لا ينبغي فهم هذا الصمت على أنه يدل على موقفه من أي جانب محدد من جوانب التقارير.

31 - وأعرب عن إدراك وفد بلده للصعوبة التي تواجهها اللجنة في تصريف أعمالها أثناء الجائحة، والتعقيدات الناجمة عن الاجتماعات الافتراضية. ويثق الوفد في تقييم اللجنة لما يمكن إحرازه من تقدم في مشاريعها الفنية إلى أن تجتمع من جديد في جنيف.

32 - وتابع قائلا إنه كما أشارت عدة وفود في السنوات السابقة، هناك بعض الالتباس فيما يتعلق بنطاق نواتج اللجنة، التي شملت، على مدى العقدين الماضيين، مشاريع مواد ومبادئ واستنتاجات وأدلة ومبادئ توجيهية. والفرق الدقيق بين بعض هذه الفئات ليس واضحاً بسهولة. وحتى عندما يُعتمد الإطار نفسه لمشاريع متعددة، فإن شكل ومحتوى المنتجات النهائية يختلفان اختلافا كبيرا. وتضمنت بعض المنتجات الأخيرة التي صيغت على أنها مشاريع مبادئ أو استنتاجات مواد أكثر ملاءمة لمشاريع المواد، مثل الصياغة الملزمة وبنود متعلقة بتسوية المنازعات. ولذلك يقترح وفد بلده أن تنظر اللجنة في صياغة دليل للممارسة من أجل اختيار إطار نواتج عملها. وفي دليل الممارسة هذا، يمكن تقديم تفاصيل عن اختيار إطار معين، وعن أنواع الأحكام التي يمكن إدراجها في هذا الإطار، وعما هي الآثار القانونية الممكنة، إن وُجدت. وبما أن هذه المهمة إجرائية بطبيعتها، يفترض أن يكون ممكنا القيام بها عن بعد.

33 - **السيدة فلوريس سوتو** (السلفادور): قالت إنه على الرغم من القيود الناشئة عن الجائحة، بذلت اللجنة كل جهد ممكن لتعديل أساليب عملها وضمان تمكن بعض أعضائها من المشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بدور القانون الدولي. ومن الأمثلة على ذلك المناسبة الجانبية المعنونة "الجوائح والقانون الدولي"، التي نُظمت في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة. وفي تلك المناسبة، أبرز المشاركون الحاجة إلى تركيز واسع يشمل المسائل القانونية التي قد تنشأ في مختلف مجالات القانون

الدولي بسبب آثار الجوائح على جميع مجالات النشاط البشري. وفي ظل هذه الظروف غير المسبوقة، من المهم بشكل خاص تعزيز التعاون بين لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة من أجل تقديم حلول للتحديات الراهنة.

34 - **السيد كانو** (سيراليون): قال إن وفد بلده يثني على جميع أعضاء لجنة القانون الدولي لتفانيهم في ولايتهم، على الرغم من التحديات الناشئة عن الجائحة. ولذلك، يرحب الوفد بالمناسبات التي نُظمت للاحتفال بيوم القانون الدولي في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والإحاطة غير الرسمية التي عقدت بالوسائل الإلكترونية في 28 تشرين الأول/أكتوبر. ويعرب عن امتنانه بصفة خاصة للمقررين الخاصين والرؤساء المشاركين لفريق الدراسة المعني بارتفاع مستوى سطح البحر الذين قدموا تقارير في الوقت المناسب عن مواضيع كل منهم، على الرغم مما سببته الجائحة من اضطراب. ويعرب أيضا عن تقديره للتمديد لفترة ستة أشهر الممنوح للدول الأعضاء لتقديم تعليقات وملاحظات بشأن مشاريع الاستنتاجات المتعلقة بالقواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي (jus cogens) ومشاريع المبادئ المتعلقة بحماية البيئة فيما يرتبط بالنزاعات المسلحة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تقدم جميع الدول، ولا سيما أعضاء مجموعة الدول الأفريقية، هذه التعليقات.

35 - وتابع قائلا إن وفد بلده يؤيد هدف عقد الدورة الثانية والسبعين للجنة في جنيف في نيسان/أبريل 2021. غير أنه نظراً لخطر حدوث موجة ثانية من الجائحة يمكن أن تكون مدمرة، من المهم للغاية ضمان وضع خطط للطوارئ. وما فتئت محكمة العدل الدولية والعديد من الهيئات والأجهزة الفرعية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما فيها اللجنة السادسة، تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإحراز تقدم في أعمالها. ولئن كان وفد بلده يفهم أن أعمال لجنة القانون الدولي لها بعض السمات الفريدة، فهو على ثقة من أن اللجنة، مع بعض المرونة والإبداع، يمكن أن تنجح في القيام بها. ويمكن أن تشمل هذه الخيارات استخدام منصات إلكترونية متعددة اللغات للتداول بالفيديو، والتكيف مع الجدول الزمني العادي للاجتماعات، وتبادل بيانات المناقشة العامة كتابيا، وعقد اجتماعات لجنة الصياغة بالوسائل الإلكترونية، واعتماد النصوص باستخدام إجراء عدم الاعتراض، واتخاذ القرارات على أساس مؤقت ريثما تُعقد جلسة رسمية.

36 - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تعطي اللجنة الأولوية، عند تقرير المواضيع التي ينبغي إضافتها إلى برنامج عملها، للمواضيع التي تحظى بتأييد قوي من الدول الأعضاء وتمثل الأشكال الرئيسية للحضارة والنظم القانونية الرئيسية في العالم. ومن خلال القيام بذلك، ستساعد اللجنة على تعزيز الطابع التمثيلي العالمي لأعمالها وشرعيتها. وعند اختيار مواضيع جديدة، ينبغي للجنة أن تركز على فائدتها بالنسبة للمجتمع الدولي وأن تسعى إلى تحقيق توازن أفضل بين المواضيع التقليدية والمسائل الأحدث والأكثر إلحاحا. فعلى سبيل المثال، قد تسعى اللجنة إلى مواءمة النظم القانونية المتباينة التي يمكن أن تتأثر بالجوائح التي ستحدث في المستقبل. ولذلك فإن وفد بلده مسرور لأن يكون إحدى الجهات الراعية للمناسبة الجانبية التي عُقدت مؤخرا بشأن الجوائح والقانون الدولي.

37 - **السيد ساروفا** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن وفد بلده يتفق مع عدة نقاط واردة في ورقة المسائل الأولى بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي (A/CN.4/740)، بما في ذلك أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا تشير إلى أنه يجب رسم خطوط أساس جديدة أو الاعتراف بها أو الإشعار بها من جانب الدولة الساحلية عند تغير الظروف الساحلية؛ وأن الاتفاقية لا تحظر الحفاظ على خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية المقيسة منها؛ وأن النظرية التي تضفي طابعا متنقلا على خطوط الأساس وحدود المناطق البحرية المقيسة منها لا تستجيب، في جملة أمور، للحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن واليقين وإمكانية التنبؤ من الناحية القانونية. وأعرب عن تقدير وفد بلده أيضاً للمساهمة التي قدمها رئيسان مشاركان لفريق الدراسة في المؤتمر الإقليمي الافتراضي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الذي عُقد في الفترة من 8 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2020، بشأن موضوع "تأمين حدود المحيط الهادئ الأزرق: الخيارات القانونية والتصديات المؤسسية لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر على خطوط الأساس، في سياق القانون الدولي".

38 - وأضاف قائلا إن بابوا غينيا الجديدة، باعتبارها دولة أرخبيلية تتكون من أكثر من 600 جزيرة، ما فتئت تستند في جهودها في مجال التنمية المستدامة إلى مناطقها البحرية المكفولة بموجب الاتفاقية، التي هي طرف فيها. غير أن هذه الخطط معرضة الآن لخطر الفشل بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ. ولذلك، لا بد من الحفاظ على استقرار المناطق البحرية للبلد - بما في ذلك مياهه الأرخبيلية - وأمنها واليقين بشأنها وإمكانية التنبؤ بها من الناحية القانونية. ويمكن أن يتسبب عدم اليقين فيما يخص الولاية الوطنية في مشاكل الإنفاذ ويؤدي إلى احتمال نشوب نزاع في المنطقة. ولذلك، يرحب وفد بلده

بالتركيز في ورقة المسائل على ضرورة الحفاظ على الاستقرار والأمن واليقين وإمكانية التنبؤ من الناحية القانونية. وعلاوة على ذلك، فهو يعتقد أن الحقوق والمصالح فيما يتعلق بالمياه الأرخبيلية، بما في ذلك الممرات البحرية والطرق الجوية، متوازنة بعناية في الجزء الرابع من الاتفاقية.

39 - وواصل قائلا إنه من خلال استراتيجية القارة الزرقاء في منطقة المحيط الهادئ لعام 2050، سعى منتدى جزر المحيط الهادئ إلى التصدي للتهديدات وتعظيم الفرص المتاحة لضمان مستقبل قابل للاستمرار لمنطقة المحيط الهادئ. وتثير المواضيع الفرعية الثلاثة التي حددها فريق الدراسة، وهي المسائل المتصلة بقانون البحار والمسائل المتعلقة بكيان الدولة، والمسائل المتصلة بحماية الأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر، أسئلة هامة في هذا الصدد. ويؤيد وفد بلده جهود فريق الدراسة من أجل إحراز تقدم في عمله خلال الأوقات المعقدة والعصيبة الحالية.

40 - **السيد سكاتشكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن لجنة القانون الدولي قدمت مساهمة قيمة في تطوير القانون الدولي. ويتعين على الدول الوفاء بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية التي تستند إلى ناتج اللجنة، ويستخدم العلماء والممارسون في مجال القانون في جميع أنحاء العالم بحوث اللجنة ذات الحجية. ونظرا لجائحة كوفيد-19، أيد وفد بلده اتخاذ المقرر 566/74 الذي قررت فيه الجمعية العامة تأجيل الدورة الثانية والسبعين للجنة وتمديد فترات ولاية أعضائها الحاليين. ورأى أن أسلوب العمل التقليدي من خلال الحضور الشخصي الذي تعتمده اللجنة، والذي يمكّن ممثلي مختلف النظم القانونية من الاجتماع في جنيف من أجل فهم بعضهم بعضا على نحو أفضل، والاستفادة من المكتبة الممتازة هناك، وتخصيص الوقت اللازم، دون تسييس أو تسرع لا داعي له، لوضع مشاريع الاتفاقيات والتوصيات والمبادئ التوجيهية، هو أسلوب بالغ الأهمية وينبغي الحفاظ عليه.

41 - **السيد هِرناندیس تشافیس** (شيلي): قال إن وفد بلده أيد مقررات الجمعية العامة 545/74 و 559/74 و 566/74، التي اتخذت مع المراعاة الواجبة لتوصيات لجنة القانون الدولي. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على عمل كل من اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي، مما دفعهما إلى النظر في أساليب عمل خاصة لمواصلة القيام بأعمالهما. غير أن المسائل الإجرائية التي تتعلق بالحاجة إلى أساليب عمل خاصة ينبغي ألا تصرف نظر أي من اللجنتين عن الاستمرار في تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، ولا سيما تحديد المواضيع المقبلة ذات الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء.

42 - ومضى يقول إن وفد بلده، إذ يضع في اعتباره دور الدول الأعضاء في اقتراح مثل هذه المواضيع، قام برعاية المناسبة الجانبية التي نظمت مؤخرا بشأن الجوائح والقانون الدولي. وفي هذه المناسبة، ناقش خمسة أعضاء من لجنة القانون الدولي باستفاضة المسائل القانونية الناشئة عن الجائحة. واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن آثار الجائحة تتجاوز السياسة العامة الصحية أو دور منظمة الصحة العالمية؛ وهي تشمل تقريبا كل جوانب الحياة والعديد من مجالات القانون الدولي، بما في ذلك السلام والأمن، والتجارة الدولية، وقانون العمل، والقانون البيئي الدولي، وقانون الملكية الفكرية، والقانون البحري الدولي وقانون الطيران الدولي، وقانون حقوق الإنسان. وأبرز المشاركون في حلقة النقاش ضرورة إجراء دراسة شاملة لهذه المسائل وتطور القانون الدولي وفقا لذلك. ووفد بلده مستعد للقيام بدور في هذه العملية، دون المساس بأي قرارات قد تتخذها اللجنة.

43 - **السيد هوك** (نيوزيلندا): قال إن وفد بلده ممتن لجميع أعضاء لجنة القانون الدولي لاستكشافهم سبل إحراز تقدم في الوقت الذي يتعذر فيه عقد اجتماعات يكون فيها الحضور شخصيا. والوفد على استعداد لدعم اللجنة من خلال ضمان حصولها على الأدوات والموارد اللازمة، بأي طريقة ترى أنها ستحقق أكبر قدر من الإنتاجية.

44 - وتابع قائلا إن المناطق البحرية المكفولة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تمثل طريقا إلى التنمية بالنسبة لبلدان كثيرة في منطقة المحيط الهادئ. وتتضمن ورقة المسائل الأولى بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي (A/CN.4/740) دراسة قيمة ومستفيضة للمسائل ذات الصلة وللممارسات الحالية التي تتبعها الدول. ويتفق وفد بلده مع مؤلفي الورقة على أن مبادئ الاستقرار، واليقين، والعدالة والإنصاف، وحسن النية، والمعاملة بالمثل، وواجب الدول في التعاون، التي تقوم عليها الاتفاقية، كلها مبادئ ذات صلة بمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي. ويحث وفد بلده الدول على تقديم تعليقاتها وملاحظاتها إلى اللجنة ومواصلة مناقشة المسألة بالتوازي مع عمل اللجنة.

45 - واسترسل قائلا إن نيوزيلندا ترحب بالتقرير الثالث للمقرر الخاص بشأن خلافة الدول في مسؤولية الدولة (A/CN.4/731)، ولا سيما تركيزه على تطبيق أشكال جبر مختلفة، والتقرير السادس للمقرر الخاص عن التطبيق المؤقت للمعاهدات (A/CN.4/738)،

الذي يتضمن مبادئ توجيهية مستكملة وتحليلاً بشأن الحقوق والالتزامات الناشئة عن التطبيق المؤقت لمعاهدة ما. وفيما يتعلق بالتقرير الثامن للمقررة الخاصة عن حصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية (A/CN.4/739)، يعتقد وفد بلده أنه من الأهمية بمكان ضمان أن تعكس مشاريع المواد المتعلقة بالموضوع أوجه التقدم الجوهري التي تحققت في مجال القانون الجنائي الدولي.

46 - واختتم قائلا إنه يمكن الاطلاع على نسخة أكثر تفصيلا من بيانه في الجزء الخاص بالبيانات الإلكترونية من *يومية الأمم المتحدة*.

47 - **السيد كاواسي** (اليابان): قال إنه نظرا للحاجة إلى التعاون الوثيق بين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي، يأمل وفد بلده أن يؤدي تأجيل الدورة الثانية والسبعين للجنة القانون الدولي، رغم أنه تطور مؤسف، إلى إتاحة فرصة لإجراء استعراض أشمل لتقارير المقررين الخاصين.

48 - وأضاف قائلا إنه في السنوات الأخيرة، كثيرا ما اتخذت نتائج لجنة القانون الدولي شكل مشاريع استنتاجات أو مشاريع مبادئ لا تكون آثارها المعيارية واضحة دائما. ويأمل وفد بلده أن تقوم اللجنة، بعد إجراء مناقشة مستفيضة، بتوضيح هذه الآثار، وأن تجري انتخابات أعضاء اللجنة كما هو مقرر في عام 2021.

49 - **السيدة** كوين ثي هونغ **نغوين** (فييت نام): قالت إنه على الرغم من عدم وجود تقرير رسمي للنظر فيه، يواصل وفد بلدها متابعة التقدم المحرز في عمل لجنة القانون الدولي عن كثب. وبناء على ذلك، فقد انضم الوفد إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ مقررات الجمعية العامة 545/75 و 559/75 و 566/75. ويعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة من أجل الاضطلاع بأعمال غير رسمية بين الدورات، وإن كان من الضروري عقد دورة رسمية لإتاحة الفرصة لتبادل الآراء مباشرة فيما بين الأعضاء. ولذلك، فهو يشجع الأمانة على مواصلة إعداد خيارات تمكن اللجنة من أن تُجري دوراتها بفعالية إما عن بعد أو في شكل مختلط، بما في ذلك باستخدام الحلول التكنولوجية. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يأمل أن تواصل اللجنة تحسين أساليب عملها.

50 - **السيد براساد** (فيجي): تكلم باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، فقال إن ورقة المسائل الأولى بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي (A/CN.4/740) ستشكل أساسا قويا لإجراء مناقشات أكثر تعمقا. وبسبب غمر المياه المالحة والتحات الساحلي، تتوفر الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة والجزر المرجانية في منطقة المحيط الهادئ على فرص محدودة للحصول على المياه العذبة والإمدادات الغذائية. ويؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على رفاهها، وسبل معيشتها، وهياكلها الأساسية، واقتصاداتها، وجهودها الإنمائية. وما فتئت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تدعو باستمرار إلى الاعتراف بالعلاقة بين تغير المناخ والأمن.

51 - وتابع قائلا إن إدراج موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر في برنامج عمل لجنة القانون الدولي يتيح إذن فرصة لمناقشة مسائل مثل تنظيم الاستحقاقات البحرية، وتعيين حدود المناطق البحرية، وحقوق الدول الساحلية في جرف قاري موسع. وفي نهاية المطاف، سيساعد على تعزيز الإطار القانوني الدولي في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتلتزم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بتطوير القانون الدولي من أجل ضمان عدم الطعن في مناطقها البحرية، كما تم تحديدها وفقا للاتفاقية، أو تخفيضها نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ. وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى الاعتراف بضرورة الحفاظ على هذه المناطق البحرية والاستحقاقات.

52 - **السيد مولالاب** (ولايات ميكرونيزيا الموحدة): قال إن وفد بلده يقر بالصعوبات غير العادية التي نتجت عن الجائحة، ويتفهم قرار تأجيل الدورة الثانية والسبعين للجنة القانون الدولي. وعلى الرغم من أن اللجنة ككل لم تنظر بعد في ورقة المسائل الأولى بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي، تعتبر الورقة بالفعل إنجازا كبيرا، حيث أنها توفر دراسة استقصائية موثوقة لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر على جوانب عديدة من قانون البحار.

53 - وواصل قائلا إن وفد بلده يتفق مع مؤلفي الورقة على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا تتطرق لارتفاع مستوى سطح البحر؛ ولا تمنع الدول من الحفاظ على حدودها ومناطقها البحرية القائمة بعد إيداع الوثائق المتعلقة بها لدى الأمين العام؛ وينبغي تطبيقها بطريقة تعزز الاستقرار والأمن واليقين وإمكانية التنبؤ من الناحية القانونية. ويعرب وفد بلده عن التقدير للتحليل الدقيق لممارسات الدول الوارد في الورقة، ويؤيد الملاحظة الأولية القائلة بوجود أمثلة متزايدة على هذه الممارسات، بما في ذلك في منطقة المحيط الهادئ، وإن كانت هناك حاجة إلى تبيين الاعتقاد بالإلزامية الممارسة وضرورتها بشكل أوضح من أجل السماح بتحديد قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي.

54 - وأضاف قائلا إنه في وقت سابق من العام، أودعت حكومة بلده لدى الأمين العام قوائم بالإحداثيات الجغرافية للنقاط الحدودية للمناطق البحرية لولايات ميكرونيزيا الموحدة، مصحوبة بخرائط توضيحية. وإلى جانب هذه القوائم، أدرجت ملاحظات تفيد بأن البلد يتأثر بشكل خاص بارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ؛ وأنها تفهم أنها غير ملزمة بأن تبقي قيد الاستعراض المناطق البحرية التي ترد في ملف الإيداع؛ وأنها تعتزم الحفاظ على هذه المناطق وفقاً لهذا الفهم، على الرغم من ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ. واختتم قائلا إن وفد بلده يحث الدول الأخرى على النظر في إدراج ملاحظات مماثلة عند إيداع قوائم الإحداثيات، أو إحالة ملاحظات فيما يتعلق بالقوائم المودعة بالفعل.

55 - **السيد شهاب** (ملديف): قال إن أثر ارتفاع مستوى سطح البحر، بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة ذات السواحل المنخفضة، هو بالفعل واقع معاش ينبغي التعامل معه من خلال القانون الدولي. وأخذا في الاعتبار هذه الغاية، استضافت ملديف مؤتمر الدول الصغيرة المعني بارتفاع مستوى سطح البحر لعام 1989، الذي توج بالتوقيع على إعلان ماليه بشأن الاحترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر، الذي كان بدوره مفيدا في تأسيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة والتفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتواصل ملديف التحاور بشكل مكثف بشأن هذه المسألة مع الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومع لجنة القانون الدولي مؤخرا.

56 - وتابع قائلا إنه على الصعيد المحلي، قامت حكومة بلده ببناء جدران وحواجز بحرية، واضطلعت بتجديد الشواطئ. غير أن هذه التدابير المصطنعة للحفاظ على المناطق الساحلية والجزر وخطوط الأساس لا يمكن أن تكون حلا مستداما للدول النامية؛ وهي باهظة التكلفة، وقد تسببت الجائحة في وضع ضغط إضافي على الميزانيات الوطنية. وعلاوة على ذلك، ليست بلدان نامية عديدة في وضع مالي يسمح لها بتحصين سواحلها. ولذلك مما لا غنى عنه أن يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد حل قانوني تدريجي لارتفاع مستوى سطح البحر.

57 - واسترسل قائلا إن وفد بلده يفسر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أنها تعني أنه بمجرد أن تودع دولة ما الخرائط و/أو الإحداثيات الجغرافية المناسبة لدى الأمين العام، تكون هذه الاستحقاقات ثابتة ولن تتغير بأي تغيرات مادية لاحقة في الخصائص الجغرافية للدولة نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. وينبغي أن تظل خطوط الأساس والاستحقاقات البحرية متسقة، من أجل تحقيق الاستقرار واليقين والإنصاف والمساواة. ويتفق وفد بلده مع واضعي ورقة المسائل الأولى بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي (A/CN.4/740) على أن الدول ليست ممنوعة بموجب الاتفاقية من الاحتفاظ بخطوط الأساس التي سبق تحديدها والحدود الأخرى للمناطق البحرية المقيسة منها، من أجل الحفاظ على استحقاقاتها البحرية.

58 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يتفق أيضا مع رأي مؤلفي الورقة بأن هناك ممارسات للدول تشير إلى تجميد خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية وزيادة الاعتقاد بإلزامية الممارسة وضرورتها فيما يتعلق بتلك الاستحقاقات البحرية. وفي حين أن هذا الاتجاه قد تم تحديده في ورقة المسائل، لم يُعترف بعد بقانون دولي عرفي ناضج بشأن الحفاظ على خطوط الأساس. ولذلك، يشجع وفد بلده الدول الأعضاء الأخرى على مواصلة العمل مع فريق الدراسة وتقديم أمثلة على ممارسات الدول ذات الصلة.

59 - **السيد توني** (تونغا): قال إن المعدل المتسارع لارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تهديدا للحق الطبيعي الأصيل لدول المحيط الهادئ، التي ما فتئ قادتها يضغطون من أجل اتخاذ إجراءات بشأن المناخ لمدة 30 عاما على الأقل. ويعتقد وفد بلده بأنه بمجرد القيام، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوضع خطوط الأساس التي تحدد الحدود الإقليمية، ينبغي أن تظل دون تغيير، بغض النظر عن أي ارتفاع في مستوى سطح البحر أو تعديل ينتج عن تغير المناخ. ويعرب وفد بلده عن تقديره لسعي لجنة القانون الدولي إلى معالجة هذه الشواغل، وسيواصل دعمه.

60 - **السيدة أوزغول بيلمان** (تركيا): قالت لئن كان من الضروري، للأسف، تأجيل الدورة الثانية والسبعين للجنة القانون الدولي، فلا بد من الحفاظ على المداولات الفنية للغاية والمعقدة والتفاعلية التي هي أساسية لعمل اللجنة. ووفد بلدها مسرور لسماعه عن الجهود المتفانية التي بُذلت لتحقيق هذا الغرض. وأعرب عن تقديره للفرصة المتاحة للتحاور بصورة غير رسمية مع أعضاء اللجنة بشأن أعمالهم الجارية، ولا سيما بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي.

61 - وتابعت قائلة إن الجائحة أبرزت الحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف. وينبغي للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين أن يدرسوا سبل تعزيز القانون الدولي وتنفيذه بغية ضمان أن

يكون تصديهم للجوائح في المستقبل أكثر فعالية واتساقا وتنسيقا. وقد أثارت المناسبة الجانبية بشأن الجوائح والقانون الدولي، التي قام وفد بلدها برعايتها، أفكارا وأسئلة باعثة على التفكير في هذا الصدد.

62 - **السيد مافرويانيس** (قبرص): قال إنه من المهم الاستمرار في مناقشة الدور الحيوي للجنة القانون الدولي في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، وفي التفكير في هذا الدور. ويعرب وفد بلده عن امتنانه لأعضاء اللجنة على التزامهم، ويدعوهم إلى مواصلة العمل على استكمال النظر في المواضيع المدرجة في برنامج العمل للدورتين الثانية والسبعين والثالثة والسبعين التي وصلت دراستها إلى مرحلة متقدمة. وكان الوفد قد أعرب عن تقديره للفرصة المتاحة للتفاعل بشكل غير رسمي مع أعضاء اللجنة بشأن المسائل التي يعلق عليها أهمية خاصة. وتظل مواقفه بشأن هذه المسائل متسقة مع المواقف التي أعرب عنها في الدورات السابقة.

63 - وأضاف قائلا إن وفد بلده، وإن كان يسلم بأن تطوير القانون الدولي العام على مدى السنوات السبعين الماضية قد تحقق إلى حد كبير، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة لجهود اللجنة، فإنه يعتقد أن برنامج العمل للعقد القادم يمكن إثراؤه بقضايا الساعة الجديدة وبأساليب عمل مبتكرة تكفل أداء اللجنة لولايتها في جميع الظروف. وعلاوة على ذلك، يمكن للجنة القيام بالمزيد لتوضيح تعريف ونطاق المفاهيم الهامة التي تتعلق بالقانون الدولي العرفي أو التي هي مكرسة في المعاهدات.

64 - **السيدة تاونسيند** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها يثني على اللجنة لما تبذله من جهود وعلى الأمانة لتوجيه أعمال اللجنة خلال فترة الجائحة، والتحاور مع الدول بشأن أفضل السبل للمضي قدما. والمملكة المتحدة فخورة بأن شاركت عن كثب في تأسيس الأمم المتحدة، وتظل ملتزمة بالنظام الدولي القائم على القانون الدولي، مع ميثاق الأمم المتحدة في قمته. ولا مناص من أن يواكب القانون الدولي التطورات من قبيل الجائحة، وتغير المناخ، والخطر الذي تشكله التكنولوجيات الجديدة. وللجنة دور هام تؤديه في مواجهة هذا التحدي من خلال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يرحب باختيار وتناول مواضيع عملية تثير قلقا دوليا، وتتطلب تحليلا ومناقشة دقيقين.

65 - **السيد أمارال ألفيس دي كارفالهو** (البرتغال): قال إن اللجنة أسهمت، طوال تاريخها، في نجاح الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية في نظام متعدد الأطراف يقوم على القانون الدولي. وتأجيل الدورة الثانية والسبعين، وإن كان أمرا مؤسفا، إلا أنه سيساعد على حماية أعضاء اللجنة والموظفين الذين يساعدونهم، وسيكفل تهيئة الظروف التي تمكن اللجنة من تنفيذ برنامج عملها المكثف. ولم تمنع الصعوبات العديدة التي نشأت في عام 2020 اللجنة من إحراز تقدم، حيثما أمكن، باستخدام التكنولوجيا وغيرها من الوسائل للمساعدة في عملها، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات غير رسمية. ويعرب وفد بلده عن الامتنان للمقررين الخاصين والرؤساء المشاركين لفريق الدراسة على ما قدّموه من عروض في الجلسة غير الرسمية المعقودة باستخدام الوسائل الإلكترونية في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ويرحب بتمديد الموعد النهائي لتقديم التعليقات والملاحظات بشأن مواضيع معينة، وهو على ثقة من أن اللجنة ستستخدم جميع الوسائل المتاحة للتقليل من التأخير في عملها.

66 - **السيدة** هيونسيونغ **لي** (جمهورية كوريا): قالت إن وفد بلدها يقدر العمل الذي قام به المقررون الخاصون وأعضاء لجنة القانون الدولي وشعبة التدوين خلال السنة الماضية. وقد شارك بنشاط في أعمال اللجنة، ولذلك فهو يرحب بجهودها، إلى جانب جهود الأمانة، المبذولة من أجل تعزيز الحوار مع اللجنة السادسة. وأتاح الاجتماع التفاعلي الافتراضي الذي عقد في 28 تشرين الأول/أكتوبر فرصة ممتازة لإجراء هذا الحوار.

67 - ومضت تقول إن نطاق برنامج عمل لجنة القانون الدولي اتسع بصورة متزايدة إلى ما هو أبعد من القانون الدولي العام ليشمل مجالات مثل القانون البيئي والقانون الجنائي وقانون حقوق الإنسان. ويأمل وفد بلدها في أن يُنظر في هذه المفاهيم من منظور متعدد التخصصات وأن تزيد من تعزيز التعاون في القطاعات ذات الصلة. ويحيط الوفد علماً بورقة المسائل الأولى بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي، ويتطلع إلى رؤية الخطوات المقبلة، بما في ذلك بحث المسائل المتعلقة بكيان الدولة والمسائل المرتبطة بحماية الأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر.

68 - وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن الجائحة قد أثرت سلبا على عمل لجنة القانون الدولي، فهي أيضا بمثابة تذكير بالدور الحاسم الذي تؤديه الصكوك المعيارية في صون السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي. ومن المهم مواصلة استكشاف سبل سد الثغرات المعيارية من أجل تعزيز التصدي المنسق للتحديات الحالية والمستقبلية. ولذلك، يؤيد وفد بلدها جهود اللجنة الرامية إلى تحديد المواضيع التي ينبغي إدراجها في برنامج عملها الطويل الأجل.

69 - **السيد أوماسانكر** (الهند): قال إنه نظرا للاضطراب الذي تسببه الجائحة، يعرب وفد بلده عن الامتنان للأمانة على جلسات الإحاطة التي قدمتها في الوقت المناسب، ولأعضاء لجنة القانون الدولي لاستكشافهم سبل إحراز تقدم في الوقت الذي يتعذر فيه عقد اجتماعات يكون فيها الحضور شخصيا. والوفد على استعداد للمساعدة في ضمان أن تتوفر للجنة الأدوات اللازمة لأداء مهامها بأي طريقة تراها الأنجع في عملها.

70 - وواصل قائلا إنه من المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ إلى غمر مناطق برية قائمة، مما يثير مسائل معقدة تتعلق بالسيادة والوصول إلى الموارد الطبيعية، ناهيك عن الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية. ولذلك، يتطلع وفد بلده إلى المساهمة في المناقشات بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي.

71 - **السيدة مارغاريان** (أرمينيا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالعملية المفتوحة والشفافة والشاملة التي وُضعت من أجل التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. ومن شأن هذا المسعى أن يساعد على سد الثغرات الجديدة والناشئة في المشهد القانوني الدولي من أجل الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولتجسيد الممارسة الفعلية للدول. ومن الأهمية بمكان دعم سيادة القانون في جميع الأوقات والحفاظ على الاستقرار والمساءلة والقدرة على التنبؤ من الناحية القانونية، لا سيما في أوقات الأزمات الكبرى مثل الأزمة التي تسببها الجائحة. وقالت إن التفاعل الفعال بين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي يؤدي دورا هاما في هذه العملية. ويحيط وفد بلدها علما بالتقارير التي أعدها المقررون الخاصون وبتمديد الموعد النهائي لتقديم التعليقات والملاحظات.

72 - **السيدة موسي** (جزر سليمان): قالت إن هناك ترابطا عميقا بين المحيط وحياة وثقافة شعب جزر سليمان، وإن المحيط هو عماد اقتصاد البلد وتنميته المستدامة. ومصائد الأسماك البحرية هي أكبر قطاع مدر للدخل، ويعتمد نموها المستمر على منطقة البلد البحرية الموجودة. وسيكون لتقليصٍ هذه المنطقة أثر كبير على التنمية، لا سيما في وقت يخرج فيه البلد من مركز أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، سيؤثر عدم اليقين بشأن الحدود البحرية سلبا على مشاريع التنمية المستدامة والحفاظ عليها. وارتفاع مستوى سطح البحر مسألة وجودية بالنسبة لجزر سليمان: إذ يعيش أكثر من نصف السكان على مسافة كيلومتر واحد من الساحل، وفُقدت خمس جزر بالفعل بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر.

73 - وتابعت قائلة إنه لا يولى الاعتبار الواجب في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لإمكانية الارتفاع السريع لمستويات سطح البحر، كما أن الأعراف التي تطورت خارج سياق تغير المناخ لا تساعد على فهم الالتزامات المنصوص عليها فيها. وينبغي أن تكون ممارسات الدول المتبعة مؤخرا، التي تشكلت في سياق تغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر باستمرار، أكثر أهمية بالنسبة لنظر فريق الدراسة في الموضوع. ويعتقد وفد بلدها أن الحدود البحرية وخطوط الأساس الأرخبيلية ثابتة؛ وبمجرد أن يتم تحديدها وفقا للاتفاقية وإيداعها لدى الأمين العام، فهي لا تخضع للتغيير، على الرغم من ارتفاع مستوى سطح البحر. وأضافت قائلة إن خطوط الأساس الثابتة تسهم في اليقين بشأن الحدود البحرية وإمكانية التنبؤ بها واستقرارها في القانون الدولي. وهي تكفل تحقيق نتائج عادلة ومنصفة من خلال الحفاظ على الاستحقاقات البحرية القائمة التي تعتمد عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية والعديد من الدول الأخرى.

74 - وأضافت قائلة إن استقرار الحدود البحرية له أهمية كبيرة بالنسبة لجزر سليمان وقد تعزز من خلال إبرام عدة معاهدات بشأن الحدود مع ولايات وطنية مجاورة، بما في ذلك فانواتو وبابوا غينيا الجديدة وفرنسا وأستراليا. وتم تحديد خطوط الأساس الأرخبيلية للبلد وفقا للمادة 47 من الاتفاقية، وتم تدوينها في القانون المحلي. وقدمت جزر سليمان، إلى جانب بابوا غينيا الجديدة وولايات ميكرونيزيا الموحدة، طلبا مشتركا عملا بالفقرة 8 من المادة 76 من الاتفاقية فيما يتعلق بتعيين الحدود الخارجية الدائمة للجرف القاري. ووفقا للقانون الدولي والممارسة الإقليمية، أودعت جزر سليمان الإحداثيات الجغرافية لجميع مناطقها البحرية تقريبا لدى الأمين العام. وهذه المناطق ثابتة ولا ينبغي تغييرها، رغم ارتفاع مستوى سطح البحر.

رفعت الجلسة الساعة 12:25.